بيان عام – منظمة العفو الدولية

3 حزيران/يونيو 2019 MDE 11/1564/2019

البحرين: تضييق الخناق على حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم المناخ الترهيبي المتزايد من قبل الدولة في البحرين، والذي يهدف إلى قمع حرية التعبير. وتبيّن سلسلة من البيانات التي أطلقها مؤخراً عدد من المسؤولين على أعلى المستويات، بمن فيهم الملك ورئيس الوزراء، بأن السلطات ستتصدى للانتقادات الموجهة للحكومة، ولا سيما في وسائل التواصل الاجتماعي.

حملة عامة تستهدف وسائل التواصل الاجتماعي

شهد الشهرين الماضيين تصاعداً للتهديدات شديدة اللهجة من جانب الدولة بمقاضاة كل من ينتقد الحكومة، ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبدأت بخطاب للملك حمد بن عيسى آل خليفة ألقاه في 20 مايو/أيار احتفاءً برمضان، وأكد فيه "لقد وجهنا الأجهزة الأمنية المختصة لوضع حد لسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وفي الوقت نفسه، قام رئيس مجلس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة بتوجيه "وزارة الداخلية إلى التعامل بشدة" مع الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي التي تشجع على "ما يثير الفتنة وشق الصف" في "صلابة النسيج الاجتماعي". وكما أشارت وكالة الأنباء الرسمية البحرينية، فقد أمر رئيس مجلس الوزراء "بتكثيف الرصد" وباتخاذ "الإجراءات الحازمة والرادعة" لـ"تكفل الحد من الحسابات الالكترونية المسيئة للأمن الاجتماعي"، والتي وصفها بأنها "سموم وقيح خبيث" ينشره "اعداء بالداخل والخارج". وسرعان ما لقيت رسالة الملك ورئيس الوزراء أصداءً في بيانات صادرة عن "لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في مجلس الشورى" المعينة من قبل الملك.

وفي نفس اليوم الذي صدر فيه بيان الملك، في 20 مايو/أيار، أصدرت "وزارة الداخلية" بياناً أعلنت فيه أنه "جار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المتورطين" في حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي "تشوه سمعة البحرين" من "عدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا، إضافة إلى أستراليا"، إلى جانب أعداء البحرين الإقليميين قطر والعراق وإيران. وسمّى بيان الوزارة تحديداً سيد يوسف المحافظة وحسن عبدالنبي "الستري"، اللذين يعيشان بالمنفى في ألمانيا وأستراليا، على التوالي. وكان المحافظة قد فر إلى خارج البلاد في 2013 عقب القبض المتكرر عليه لا لسبب إلا لممارسته حقوقه في حرية التجمع السلمي والتعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها- بما في ذلك بسبب عمله في "المركز البحريني لحقوق الإنسان"، الذي أغلقته الحكومة في 2004. حيث منح المحافظة حق اللجوء في ألمانيا. ويشمل تهديد الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية الأفراد الذين يقومون بـ"تزويد بالمعلومات المغلوطة من داخل البلاد" أو "من يروّج لرسائل مشبوهة" من حسابات خارج البلاد- أي كل شخص يتواصل مع المعارضين الموجودين في المنفى، أو يعيد نشر التغريدات أو يتابع حسابات تُعتبر تخريبية من جانب الدولة.

وكرر حساب "تويتر" الرسمي التابع لوزارة الداخلية، في سلسلة من التغريدات صدرت باسم "إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية" التابعة لها، هذه التهديدات. وفي 21 مايو/أيار، غرّد حساب الوزارة قائلاً إنه "جار اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يروج لرسائله المشبوهة" التي يبثها عادل المرزوق، وهو كاتب سابق في صحيفة *"الوسط"* ، وكذلك في صحيفة *"البلاد"* التابعة للحكومة، ويعيش الآن خارج البلاد، في المملكة المتحدة. وفي 30 مايو/أيار، أصدر حساب "وزارة الداخلية" تحذيرات بالعربية والإنجليزية بأن "متابعة الحسابات التحريضية والمثيرة للفتنة واعادة بث ما تنشره يعرّضك للمساءلة القانونية". وفي الفترة نفسها تقريباً، راح المواطنون البحرينيون والمقيمون في البلاد يتلقون رسائل نصية تحمل اسم "إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية"، وتقول للمتلقين "إحذر" من "متابعة الحسابات [وسائل التواصل الاجتماعي] المغرضة والمثيرة للفتنة، قد يعرضك ذلك للمساءلة القانونية".

وأدت حملة الترهيب الحكومية إلى استنكار "تويتر"، على غير العادة، حيث نشر الموقع التعليق التالي على حسابه الخاص بالسياسة العامة: "نتفق مع المجتمع المدني بأن البيانات الحكومية الأخيرة في #البحرين بشأن الإدراجات المنتقدة على الشبكة، ستعرض حرية التعبير والصحافة، إذا ما نفذت، لمخاطر لا يستهان بها". وأضافت شركة التواصل الاجتماعي في السياق نفسه تنويهاً يوضح للمستخدمين كيفية متابعة الحسابات بصورة شخصية دون أن تتمكن جهة خارجية من مراقبتهم.

وفي 1 يونيو/حزيران، كررت "الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني"، وهي أكبر إدارات وزارة الداخلية، وتضم مقر "إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية"، التحذير بأن " إعادة بث ما تنشره الحسابات التحريضية والمثيرة للفتنة، أو تقديم الدعم والتأييد من خلال التعليقات المؤيدة لأصحاب هذه الحسابات وما تنشره يعرض الفرد للمساءلة القانونية"، مشددة على أن هذه "المسؤولية القانونية" تشمل "متابعي" مثل هذه الحسابات. وفي 3 يونيو/حزيران، أكدت الإدارة مجدداً عزمها على " مواجهة كل الحسابات التي تبث مواد مخالفة للقانون وتسيء للبحرين وشعبها".

ورافق التصعيد في لهجة الخطاب، الرامي إلى ترهيب البحرينيين وثنيهم عن المشاركة في النقاش العام المفتوح، خطوات لزيادة العقوبات ذات الصلة بالحظر القانوني القائم على الخطاب المنتقد للحكم. فأعلن رئيس "لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في مجلس النواب"، محمد إبراهيم البوعينين، في 22 مايو/أيار، أنه وبالاتساق "مع التوجيهات الرامية بعدم التهاون مع من يسئ استخدام منصة التواصل الاجتماعي"، فسوف يقدم مشروع قانون "لتشديد العقوبة" المفروضة على "إساءة الاستخدام" هذه في قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. وفي اليوم نفسه، أقر الملك صيغة منقحة من المادة 11 في قانون مكافحة الإرهاب،

بحيث أصبحت تنزل عقوبة أقسى تصل إلى السجن خمس سنوات على " كل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية أياً كان نوعها، استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة " "لمحرر يتضمن" "الترويج أو المديح أو التمجيد أو التعظيم أو التبرير أو التشجيع أو التحيز لأعمال تشكل نشاطاً إرهابياً". ويتضمن التعريف القانوني للإرهاب في البحرين (بموجب المادة 1 من قانون رقم 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية) "الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني" أو "الإضرار بالوحدة الوطنية".

ومع أن تصعيد لهجة التهويل والتهديدات القانونية موجهة حتى الآن ضد البحرينيين الذين يعيشون خارج البلاد، بصورة أساسية، إلا أن البحرينيين الذين لا يزالون يقيمون في البلاد، ولهم حسابات على "تويتر"، أو غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، ممن ينتقدون الحكومة بين وحين آخر، قد ذكروا في الآونة الأخيرة بأنه قد تم استدعاؤهم للتحقيق و/أو بدئ بإجراءات مقاضاة ضدهم بسبب تغريدات قاموا بنشرها. إذ أكد الكاتب السابق في *"الوسط"* جعفر علي الجمري في حسابه على "تويتر" بأنه قد قُدم إلى المحاكمة "بالعلاقة مع تغريدات" نشرها عقب استدعائه للتحقيق من قبل "النيابة العامة"، في 5 مايو/أيار، وغرّد المحامي عبد الله عبد الرحمن هاشم، في 15 مايو/أيار قائلاً إنه استدعي للتحقيق من قبل "النيابة العامة" حول "الآراء التي أبديتها على تويتر في الفترة الأخيرة في القضايا الوطنية والشأن المجتمعي".

خاتمة

وتعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها البالغ إزاء حملة القمع التي تشنها الحكومة ضد حرية التعبير. فلن تؤدي التدابير العدائية التي تتخذها الحكومة لقمع النقاش المنتقد لها على وسائل التواصل الاجتماعي إلا إلى تفاقم مناخ القمع الذي يعرقل معالجة المشاكل الداخلية في البلاد. وبالنظر إلى ما ادعته حكومة المملكة المتحدة مؤخراً من أن البحرين تقوم "بتنفيذ برنامج غير مسبوق للإصلاح"، وفي ضوء قرار "وزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث" في المملكة المتحدة بإعطاء الأولوية "للدفاع عن الحرية الإعلامية" (بما فيها حرية وسائل التواصل الاجتماعي)، فإن حكومة الولايات المتحدة ملزمة على نحو خاص باستخدام تأثيرها على السلطات البحرينية للضغط عليها كي تضع حداً لما تمارسه من قمع، ومطالبتها باحترام الحق في حرية التعبير وحمايته وإعماله دون مواربة.

لا تنسوا إضافة معلومات الاتصال في نهاية البيان، عند الإمكان.